الثورة الاثنين 28 محرم 1432هـ الموافق 3 يناير 2011م العدد (16854)

■ حضرموت في العام 2011م ستشهد مشروعات خدمية وتنموية في شتى مجالات الحياة وقد تضمنت خطة العام العديد من المشاريع سنورد تفاصيلها هنا الذي تحدث في بدايتها الأستاذ سالم أحمد الخنبشي محافظ حضرموت رئيس المجلس المحلي قائلاً:

المكلا/يحيى سنان البعيثي

حضرموت عام 1011م مشاريع تنموية بمئات المليارات

○ الخنبشي:

- وفقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية سيتم استكمال ما تبقى من مشاريع البنية التحتية
- أولوياتنا الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في المحافظة

○ السعدي:

- الخطة الاستثمارية للمحافظة استندت إلى مصفوفة البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية

في إطار الأهداف والسياسات العامة التي حددتها الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى العام ٢٠٢٥م ومصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله وتوجيهاته الكريمة للحكومة باعتماد إدراج بعض المشروعات التي تمثل أولويات للمحافظة، وانطلاقاً من الاتجاهات العامة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (٢٠١١-٢٠١٥م) لمحافظة حضرموت يأتي الإعداد لخطة العام الأول ٢٠١١م والتي تعد استكمالاً للجهد التنموي المنصرم (الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م) ضمن سلسلة برامج التنمية الهادفة إلى معالجة مختلف المشكلات والتحديات التي تواجه الدولة وتقف عائقاً أمام التنمية في البلاد لعلّ من أهمها: تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة، تفاوت مستوى المعيشة بين فئات المجتمع، تدني معدل الخدمات الأساسية للأفراد وغيرها من تلك المشكلات.٠لقد تضمن مقترح المحافظة للعام ٢٠١١م عدداً كبيراً من المشروعات في مختلف المجالات تستهدف استكمال قاعدة البنى التحتية، وتوسيع خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي لأبناء المحافظة والحد من مشكلتي البطالة والفقر.٠ونحن نعتقد بأن البرنامج الاستثماري المقترح للمحافظة الذي تم إعداده بمراعاة للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد ومحدودية موارد الدولة يمثل الحد الأدنى التي تتطلبه طموحات المحافظة واحتياجاتها إذا ما أخذنا في الاعتبار عدد سكان المحافظة ومساحتها الشاسعة وتباعد وتشتت قراها وأريافها وتدني مستوى الخدمات فيها. آملين دراسته بصورة متأنية وإدراج ما تضمنه من مشروعات ضمن الموازنة العامة للدولة.٠ختاماً أتوجه بالشكر الجزيل لكل أجهزة السلطة المحلية والتنفيذية في المحافظة والمديريات على تفاعلهم مع هذه المهمة وتنفيذها في موعدها المحدد وأشد على أيادي كوادر وموظفي مكتبي وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالساحل والوادي وأثني على جهودهم المبذولة بهدف إنجاز خطة المحافظة الاستثمارية وفق الإرشادات والأسس العلمية السليمة حتى تكون هذه الخطة أكثر ملامسة للواقع وتنبع من الاحتياج الحقيقي والملبي لطموحات سكان محافظة حضرموت.٠

الخطة الاستثمارية المقترحة لعام ٢٠١١م

● **الأخ/ المهندس عوض السعيدي - مدير مكتب التخطيط تحدث قائلاً:**

- يسر مكتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي بمحافظة حضرموت أن يضع بين أيديكم مشروع الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١١م لمحافظة حضرموت بعد أن أستنفر جل طاقاته وسخر كل إمكانياته المادية والبشرية في إعداد الخطة مستفيداً من دعم ورعاية السلطة المحلية والمجلس المحلي بالمحافظة بقيادة الأستاذ/ سالم أحمد الخنبشي محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي ومسترشدين بتوجيهاته الكريمة، كما تم الاستناد عند الإعداد إلى المرجعيات الآتية:

- مصفوفة البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.
- أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (٢٠١١،٢٠١٥م) للمحافظة
- استراتيجية النمو والتخفيف من الفقر لمحافظة حضرموت (٢٠٠٧-٢٠١٥م).

الرؤية الاستراتيجية لليمن حتى العام ٢٠٢٥م.

- الاستراتيجيات القطاعية.٠ولعل مايميز هذه الخطة عن غيرها من الخطط والبرامج السابقة كونها فاتحة أعوام الخطة الرابعة (٢٠١١-٢٠١٥م) والتي من خلالها تبدأ مرحلة جديدة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق الأهداف المنشودة للمحافظة.٠والتزاماً بما جاء في قانون السلطة المحلية ولوائحه التنفيذية والمالية من خطوات وأسس لإعداد الخطة والموازنة السنوية وبروح التعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة التنفيذية بالمحافظة والمديريات تم إعداد الخطة السنوية للمحافظة لعام ٢٠١١م وفقاً للأسس والاعتبارات التالية:-

١- إعطاء الأولوية للمشاريع قيد التنفيذ بهدف استكمالها ودخولها مرحلة التشغيل.

٢- استيعاب توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية ودولة الأخ رئيس مجلس الوزراء بإدراج بعض المشروعات ضمن الخطة المركزية.

٣- استيعاب توجيهات السلطة المحلية بالمحافظة ممثلة بالأخ/ محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي بشأن إدراج عدد من المشروعات التي تشكل أولويات ملحة.

٤- التركيز على المشروعات التي تسهم بشكل فعال في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة ومراعاة عدالة التوزيع وبما يسهم في توفير فرص عمل للسكان.

٥- إعطاء الأولوية في إدراج المشاريع الجديدة لتلك التي تشكل أولوية قصوى وتسمح الموارد المتاحة بتمويلها.

٦- توزيع المشاريع المحلية على مستوى المديريات وتمكين كل مديرية من الاستفادة من كافة مواردها المحلية وحصتها من الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة.

٧- إعطاء اعتبار للمشاريع الاستراتيجية والتي تتطلبها حاجة المحافظة لاستكمال قاعدة البنى التحتية.

لقد مرت آلية الإعداد لمشروع الخطة بعدة مراحل يمكن إيجازها في الآتي:-

- تحديد وجدولة المواعيد الزمنية لإعداد الخطة وإبلاغ المديريات بها.
- التواصل المستمر مع المكاتب والمديريات من خلال المختصين للإسراع بتقديم خططها وتذليل أي صعوبات تعترض سير عملية الإعداد.
- مناقشة ومراجعة الخطط والمقترحات المقدمة من المديريات بحسب البرنامج الزمني المعد لذلك والاتفاق على الأولويات المطلوب إدراجها بالاستناد إلى الأسس والاعتبارات المحددة للخطة.
- صياغة الأهداف والإجراءات اللازمة لتحقيقها واستخلاص المؤشرات المتوقع بلوغها نهاية الخطة ٢٠١١م ٠
- تجميع وتبويب قوائم المشروعات وتقدير الاستثمارات المقترحة لها بحسب المديريات بالنسبة لمشروعات السلطة المحلية والجهات والمكاتب بالنسبة لمشروعات السلطة المركزية.
- مراجعة مسودة الخطة وإخراجها بشكل نهائي ورفعها للسلطة المحلية لإقرارها.

ورغم بروز بعض الصعوبات والعوائق التي اعترضت سير عملية الإعداد والمتمثلة في:-

١) عدم إلتزام بعض الجهات بالنماذج والاستمارات النمطية حسب دليل الإعداد.

٢) قصور في تعبئة المعلومات واحتساب المؤشرات المتوقعة وعدم استكمالها من قبل البعض الناجم أساساً من ندرة البيان من جهة وعدم استيعاب العملية من جهة أخرى.

٣) محدودية قدرات الوحدات الإدارية (المديريات) الفنية في إعداد خطط وبرامج التنمية وتقديم مقترحاتها من الأولويات بشكل يفوق قدراتها التمويلية المتاحة.

٤) عدم توفر المختصين في دوائر وأقسام التخطيط والإحصاء في العديد من الجهات تعيق من تدفق وتوفر البيانات وتأخير إنجاز مهمة الإعداد لخطط وبرامج التنمية.

٥) صعوبة الحصول على تقديرات الموارد المالية المتاحة للسلطة المحلية في وقت مبكر وعدم توافقها مع قدرات ونشاط المحافظة الحقيقي.إلا أنه قد تم تجاوز ذلك وتمكن المكتب من إنجاز هذه المهمة الوطنية في المواعيد والأسقف الزمنية المحددة في القوانين واللوائح المنظمة لذلك والتزما بتقديم الخطة الاستثمارية وفق ما أوضحه الدليل النمطي والإرشادات والملاحق التابعة من استمارات ونماذج وجداول وغيره من الوثائق.ولا يسعنا في الأخير إلا أن نتوجه بالشكر والامتنان لقيادة السلطة المحلية والمجلس المحلي بالمحافظة على الدعم والمساندة والذي كان لتوجيهاتهما بالغ الأثر في الاستمرار والتواصل مع مختلف الجهات والتسريع بعملية الإعداد.٠كما نقدر عالياً الجهود المبذولة من قبل الوحدات الإدارية بالمديريات والأجهزة التنفيذية بالمحافظة التي حرصت على تقديم مقترحاتها والالتزام بمواعيد المناقشة. ونثني على ما بذله الكادر العامل المختص في المكتب في سبيل إنجاز الخطة السنوية لعام ٢٠١١م في موعدها المحدد.

الأهداف العامة للخطة

● تسعى خطة العام الأول من الخطة الرابعة (٢٠١١-٢٠١٥م) لمحافظة حضرموت لتحقيق جملة من الأهداف يمكن توضيح أبرزها على النحو التالي:-

١) تطوير وتنمية قطاعات البنى التحتية والخدمية وزيادة طاقاتها وتوسيع نطاق تغطيتها.

٢) زيادة معدلات النمو في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي.

٣) رفع المستوى المعيشي للمواطن وتوفير فرص عمل جديدة للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة وذلك بمواصلة الجهود الحكومية في التنمية وتعزيز الشراكة بينها وبين الأهالي والمانحين وزيادة مساهمة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية وتوسيع دائرة مشاركة منظمات المجتمع المدني كشريك أساسي في إدارة التنمية.

٤) تطوير وتنمية قاعدة التنمية البشرية وتأمين الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.

٥) التوسع في التعليم الأساسي والاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني وربط مخرجاته باحتياجات التنمية.

٦) تنويع وتحسين مخرجات التعليم الجامعي ورفع كفاءته وربطه بالاحتياجات الواقعية للمجتمع والتنمية وزيادة قدرته على المنافسة في سوق العمل.

٧) رفع مساهمة المرأة في تنمية المجتمع من خلال زيادة فرص التعليم والتأهيل وإقامة الدورات التدريبية في إطار مراكز تنمية الأسر المنتجة والانخراط في الجمعيات ومراكز التدريب النسوية.

الاستثمارات المقترحة للخطة:

○ تبلغ إجمالي الاستثمارات المقترحة لعام ٢٠١١م لمحافظة حضرموت (١٣٦,٧١٠,٦٩٦,٠٠٠) ريال لتمويل (١٠١٦) مشروعاً منها (٣٤٥) مشروعاً للسلطة المحلية بإجمالي استثمارات تقدر بـ(٢,٥٧٢,٩١٢,٠٠٠) ريال تشكل ما نسبته (١,٩٪) من إجمالي الاستثمارات المقترحة و(٦٧١) مشروعاً للسلطة المركزية باستثمارات تبلغ (١٣٤,١٣٧,٧٨٤,٠٠٠) ريال وبنسبة (٩٨,١٪)٠وتتوزع المشاريع المقترحة من حيث طبيعتها إلى (٥٩٣) مشروعاً قيد التنفيذ بإجمالي استثمارات تبلغ (٧٨,٨١٧,٥٩٨,٠٠٠) ريال و(٤٢٣) مشروعاً جديداً باستثمارات تبلغ (٥٧,٨٩٣,٠٩٨,٠٠٠) ريال.

أولاً) موارد ومشروعات السلطة المحلية:

○ بلغت إجمالي الموارد المخططة لمشروعات السلطة المحلية لمحافظة حضرموت لعام ٢٠١١م (٢,٥٧٢,٩١٢,٠٠٠) ريال بزيادة (١١,٧٪) عن المخطط لعام ٢٠١٠م والبالغ (٢,٣٠٢,٨٤٦,٠٠٠) ريال. والجدول الآتي يظهر الموارد المخططة للسلطة المحلية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١م. ونسب التغير بين عامي ٢٠١٠/٢٠١١م..

وقد خصصت الموارد المخططة للسلطة المحلية في موازنة العام القادم ٢٠١١م لتنفيذ (٣٤٥) مشروعاً منها (٢٤٥) مشروعاً جاري تنفيذها خصص لها مبلغ (١,٧١٢,٨٥٨,٠٠٠) ريال بنسبة (٦٦,٦٪) إلى إجمالي المخصصات المقترحة للسلطة المحلية لعام ٢٠١١م في حين بلغ عدد المشاريع الجديدة (١٠٠) مشروع بمخصصات مالية بلغت (٨٦٠,٠٥٤,٠٠٠) ريال وبنسبة (٣٣,٤٪) إلى إجمالي المخصصات المقترحة للسلطة المحلية لعام ٢٠١١م. وفيما يتعلق بتوزيع المشاريع والمخصصات المقترحة لعام ٢٠١١م بحسب أنماطها (قيد التنفيذ/ جديدة) وعلى مستوى كل مديرية.

ثانياً) مشروعات السلطة المركزية:

بلغ إجمالي عدد المشاريع المركزية المقترحة لمحافظة حضرموت لعام ٢٠١١م (٦٧٠) مشروعاً باستثمارات تبلغ (١٣٤،١٣٧،٧٨٤،٠٠٠) ريال منها (٣٤٨) مشروعاً قيد التنفيذ باستثمارات تبلغ (٧٧,١٠٤,٧٤٠,٠٠٠) ريال بنسبة (٥٨٪)، و(٣٢٢) مشروعاً جديداً باستثمارات تبلغ (٥٧,٠٣٣,٠٤٤,٠٠٠) ريال وبنسبة (٤٢٪). ○ أبرز المؤشرات المتوقع تحقيقها بنهاية خطة ٢٠١١م:

الصناعة

○ زيادة عدد المشاريع الصناعية المرخصة من (١٢٥) مشروعاً إلى (١٤٠) مشروعاً بنهاية ٢٠١١م.

الزراعة:زيادة مساحة الأراضي المزروعة (المحصولية) من (٦٠١٦٨) هكتاراً في عام ٢٠١٠م إلى (٦١٣١٤) هكتاراً في عام ٢٠١١م بزيادة تبلغ (١١٤٦) هكتاراً وبنسبة زيادة تبلغ (١,٩٪). زيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية من (٩٥٨٥٧١) طناً إلى (٩٧٧٩٢٣) طناً خلال نفس الفترة بنسبة زيادة (٢٪). يتوقع حدوث زيادة في أعداد الثروة الحيوانية، حيث سيزداد عدد كل من الأبقار من (٣٢٨٦٢) رأس في عام ٢٠١٠م إلى (٤٤٧٠٢) رأساً في عام ٢٠١١م، الجمال من (١٢٦٢٩٩) رأس إلى (١٣٧٧٣٠) رأساً، الماعز من (٢٨٧١٥٧٠) رأساً إلى (٣١٢١٦٩٠) رأس والضأن من (١٥٩٦٥٥١) رأساً إلى (١٧٤٠١٨٧) رأساً خلال نفس الفترة بنسبة زيادة تقدر بـ (٣٦٪، ٩٪، ٨,٧٪، ٩٪) على التوالي.

الأسماك

○ زيادة الإنتاج من الأسماك والأحياء البحرية من (٣٢٨١٦) طن في عام ٢٠١٠م إلى (٣٥١١٣) طن في عام وبنسبة زيادة تبلغ ٧٪ وسوف يزداد تبعاً لذلك قيمة هذه الأسماك من (٥٥٧٩٠٠٠) ألف ريال إلى (٥٩٧٠٠٠٠) ألف ريال خلال نفس الفترة.زيادة حجم الصادرات السمكية من (٣٠٣٠٠) طن في عام ٢٠١٠م إلى (٣٢٧٠٠) طن في عام ٢٠١١م بنسبة زيادة (٨٪)، وستزداد قيمة هذه الصادرات من (٨٦٩٦٥) ألف دولار إلى (٩٣٥٠٠) ألف دولار.

الكهرباء

○ زيادة عدد المساكن المضاءة بالكهرباء من (١٢٧٩٦٤) مسكناً في عام الأساس٢٠١٠م إلى (١٣٤٩٦٢) مسكن بنهاية عام ٢٠١١م.زيادة القدرة التوليدية لمحطات الكهرباء من حوالي (٢٠٢) ميجاوات إلى حوالي (٢٣٥) ميجاوات بنهاية عام ٢٠١١م.زيادة عدد المنتفعين بالكهرباء في المناطق الريفية من (٨٣١٠٠) منتفع في عام الأساس ٢٠١٠م إلى حوالي (٩٣٧٨٥) منتفعاً بنهاية عام ٢٠١١م.زيادة الطاقة المولدة لكهرباء الريف بمحافظة حضرموت من ١٤٨١٠ (م.و.س) في عام الأساس ٢٠١٠م إلى ١٩٢٣٥ (م.و.س) بنهاية العام الأول للخطة ٢٠١١م.

المياه والصرف الصحي

○ زيادة عدد السكان المستفيدين (الحضر) من إمدادات الشبكة الحكومية العامة من (٧٤١٩٠٠) مستفيد في عام ٢٠١٠م إلى (٧٧٥٥٦٠) مستفيداً في نهاية عام ٢٠١١م.زيادة كمية المياه المنتجة من (٣٧,٩٦١,٠٢٤) م٣ في عام ٢٠١٠م إلى (٣٩,٩٠٧,٠٠٠)م٣ في نهاية عام ٢٠١١م والمستهلكة من (٢٦,٨٤٧,٠٠٠)م٣ إلى (٢٨,٥٠١,٠٠٠)م٣ خلال نفس الفترة.زيادة نسبة التغطية من خدمات المياه من على مستوى المناطق الحضرية لمحافظة حضرموت من (٦٩٪) في عام ٢٠١٠م إلى (٧٠٪) بنهاية عام ٢٠١١م.زيادة نسبة التغطية من خدمات الصرف الصحي على مستوى المناطق الحضرية ساحل حضرموت من (٣٧,٨٪) في عام ٢٠١٠م إلى (٤٣,٢٪) بنهاية عام ٢٠١١م.وعلى صعيد مياه الريف:زيادة عدد المستفيدين من (٢٧٩٠٣٠) في عام ٢٠١٠م إلى حوالي (٢٩٨٨٧٠) في نهاية عام ٢٠١١م.زيادة نسبة التغطية من خدمات المياه من على مستوى المناطق الريفية بمحافظة حضرموت إلى (٣٠٪) بنهاية عام ٢٠١١م.

البيئة

○ زيادة عدد المحميات الطبيعية المعلنة من (٩) محميات في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (١٤) محمية في عام ٢٠١١م.

رفع مستوى الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع بنسبة مئوية من (٢٥٪) إلى (٣٢٪).زيادة عدد الجمعيات من (٧) في عام ٢٠١٠م إلى (١٣) بنهاية عام ٢٠١١م.

الموانئ والنقل البحري

○ رفع عدد البواخر الوافدة إلى ميناء المكلا من (٢٣٢) باخرة في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (٢٤٤) باخرة عام ٢٠١١م بزيادة قدرها (١٢) باخرة وبنسبة (٥٪).رفع مؤشر كمية البضائع المتداولة بالبواخر من (١٣١٠١٥٨) طناً في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (١٣٧٥٦٦٦) طناً نهاية الخطة ٢٠١١م بزيادة نسبية مقدارها (٥٪).

المطارات والنقل الجوي

○ زيادة عدد الرحلات القادمة والمغادرة بمطاري المكلا وسيئون من (١١٤١٦) رحلة في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (١٢١٢٦) رحلة في نهاية ٢٠١١م بزيادة نسبية مقدارها (٦٪) عن سنة الأساس ٢٠١٠م. والركاب المسافرين من (٢٣٦٧٩٧) راكباً إلى (٢٥٣٠٨٢) راكباً خلال نفس الفترة.رفع مؤشر حركة البضائع (المفرغ والمشحون) من (٦٣٢٣٧١) كيلوجراماً في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (٦٧٧٥٣٦) كيلوجراماً في نهاية ٢٠١١م بزيادة نسبية تبلغ (٧٪).

الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد

○ رفع السعات المجهزة لخطوط الهاتف الثابت من (١٣٩٣٣٠) خطاً في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (١٤٧٣٠٣) خطاً في نهاية عام ٢٠١١م بزيادة نسبية (٥,٧٪). والعاملة من (١٠٧٦٨٥) خط إلى (١١٥٨١٢) خط وبزيادة نسبية (٧,٥٪) خلال نفس الفترة. رفع أعداد المشتركين في شبكة الانترنت من (٢٣٦٧٤) مشتركاً في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (٢٧١٩٩) مشتركاً في عام ٢٠١١م بزيادة نسبية (١٥٪).رفع أعداد المكاتب البريدية من (٦١) مكتب بريدي في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (٦٦) مكتب نهاية عام ٢٠١١م بزيادة (٨٪).رفع نسبة التغطية البريدية إلى مكتب بريدي لكل (٢٤٠٠٠) مواطن نهاية الخطة ٢٠١١م.

الأشغال العامة والطرق

○ رفع أطوال الطرق الإسفلتية من (٤٨٠٠) كيلومتر في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (٥٣٩٢) كيلومتراً نهاية عام ٢٠١١م بزيادة نسبة (١٢٪).رفع مؤشر الرصف والتبليط للشوارع والساحات العامة من (٢٢٠٩) كيلومتر مربع في سنة الأساس ٢٠١٠م إلى (٢٧١٨) كيلومتراً في نهاية عام ٢٠١١م بزيادة نسبية (٢٣٪).

التعليم العام

○ رفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من (٨٦٪) في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى(٨٧٪) في العام الدراسي ٢٠١٠ م/٢٠١١م والتعليم الثانوي من (٣٣٪) إلى (٣٤٪). زيادة عدد مدارس التعليم الأساسي من (٦٦٧) في عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى (٦٨٦) في عام ٢٠١٠م/٢٠١١م ومدارس التعليم الثانوي من (٧٥) إلى (٨١) خلال نفس الفترة.زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي من (٢٤٧١٣٢) في عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى (٢٦٢٢٨٤) في عام ٢٠١٠م/٢٠١١م والتعليم الثانوي من (٢٨٧٦٦) إلى (٣١٥٠٨).

التعليم الجامعي (جامعة حضرموت)

○ زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعة من (١٠٧٤٨) طالباً وطالبة في عام الجامعي ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى (١٣٢٣٤) طالباً وطالبة في عام الجامعي ٢٠١٠م/٢٠١١م.زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس من (٥٢٥) في عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى (٧٩٨) في عام ٢٠١٠م/٢٠١٢م.زيادة عدد الخريجين من الجامعة من (١٥٧٨) في عام ٢٠٠٩م/٢٠١٠م إلى (١٩٧١) في عام ٢٠١٠م/٢٠١١م.

التعليم الفني والتدريب المهني

○ زيادة عدد المعاهد بالتعليم الفني والمهني من (٤) في العام ٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى (٦) في عام ٢٠١٠/٢٠١١م.

زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني من (٤٥٠) في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى (٥٨٥) في عام ٢٠١٠/٢٠١١م.

زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم المهني من (٦٥٥) في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠م إلى (٨٦٦) في عام ٢٠١٠/٢٠١١م.

الصحة والسكان

○ زيادة عدد المراكز الصحية من (٦٣) في عام ٢٠١٠م منها (٤٨) بأسرة إلى (٧١) في عام ٢٠١١م منها (٥٣) بأسرة ومراكز الأمومة والطفولة من (٤٦) إلى (٥٥).زيادة عدد وحدات الرعاية الصحية الأولية من (٢٩٤) في عام ٢٠١٠م إلى (٣١١) في عام ٢٠١١م.زيادة عدد الأطباء البشريون من (٦٩٢) في عام ٢٠١٠م إلى (٧٢٤) في عام ٢٠١١م وأطباء الأسنان من (٣٦) إلى (٣٨) والفنيين من (١٠١٥) إلى (١٠٥٥) والممرضين من (١٤٧٠) إلى (١٥١٥) والقابلات من (٣٥٤) إلى (٣٧٧).

شبكة الأمان الاجتماعي

أولاً) مشروع الأشغال العامة

○ زيادة عدد المستفيدين من برامج وأنشطة المشروع من (١٠١١٣٣) مستفيداً منهم (٥٢٥٨٩) ذكور و(٤٨٥٤٤) إناث في عام الأساس ٢٠١٠م إلى (١١٠٩٧٤) مستفيداً منهم (٥٧٧٠٦) ذكور و(٥٣٢٦٨) إناث أي بمعدل نمو سنوي مستهدف (١١,٢٪).زيادة عدد فرص العمل من (٣٠٢) فرصة عمل موزعين بين (٦٢) دائمة و(٢٤٠) مؤقتة في عام الأساس ٢٠١٠م إلى حوالي (٤٥٣) فرصة عمل موزعين بين (٩٤) دائمة و(٣٥٥) مؤقتة و(٤) عمالة موسمية وذلك في نهاية عام ٢٠١١م.

ثانياً) الصندوق الاجتماعي للتنمية

○ زيادة عدد المستفيدين من برامج وأنشطة الصندوق من (١٣٠٦٦٠) مستفيداً منهم (٧٢٤٢٦) ذكور و(٥٨٢٣٤) إناث في عام الأساس ٢٠١٠م إلى حوالي (٢١٥٩٠٥) مستفيد منهم (١٢٧٩٣٣) ذكور و(٨٧٩٧٢) إناث في نهاية عام ٢٠١١م.زيادة عدد فرص العمل من (٢٦٦٢٩٢) فرصة عمل في عام الأساس ٢٠١٠م إلى حوالي (٢٨٩١٨٢) فرصة عمل عند نهاية ٢٠١١م.

ثالثاً) صندوق الرعاية الاجتماعية

○ زيادة حجم أعداد المستفيدين من (٧٦٦٩٨) مستفيداً منهم من الذكور (٣٩٥١٧) و(٣٧١٨١) من الإناث في عام الأساس ٢٠١٠م إلى (٨٠٩٤٩) مستفيداً منهم من الذكور (٤١٨٥١) و(٣٩٠٩٨) من الإناث وذلك بنهاية عام ٢٠١١م.فع حجم الضمان الاجتماعي (المساعدات) من (٢,٩٦٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال في عام الأساس ٢٠١٠م إلى (٣,١١٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال في نهاية ٢٠١١م.

رابعاً) صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة

○ زيادة عدد المستفيدين من برامج وأنشطة الصندوق من (١٦٠) مستفيداً منهم (١١٢) من الذكور و(٤٨) من الإناث في عام الأساس ٢٠١٠م إلى (٤٤٦) مستفيداً منهم (٣٨٠) من الذكور و(٦٦) من الإناث.زيادة حجم القروض التي يقدمها الصندوق من (١٩٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال إلى (٢٢٨,٨٠٠,٠٠٠) ريال.